



دور المؤسسة الدينية في الوقاية من آفة تعاطي المخدرات، مؤسسة المسجد
أنموذجاً

The Role of Religious Institutions in Preventing the Scourge of Drug
Abuse: The Mosque as a Model

د. حسان بوسرسوب¹
جامعة سطيف 2 محمد لمين دباغين، الجزائر

تاريخ التقييم: .../.../...

تاريخ الإرسال: .../.../...

تاريخ القبول: .../.../...

Abstract:

This study attempts to give a picture of the phenomenon of drug addiction in Algerian society, within its social and cultural framework which includes misconceptions about the phenomenon. The phenomenon of drug addiction is a pervasive phenomenon that threatens the cohesion of societies and their stability, whether advanced or developing. Finding solutions through identifying the various strategies and mechanisms that lead to the mitigation and reduction of their rates, and to raise awareness of their dangers because it is the issue of the security of society in the first place, and therefore we are called for new and comprehensive methods in the face of this phenomenon which The various societies of the world, including Algerian society, have suffered from the same problems as other societies. The mosque is a pivotal religious

المخلص:

تحاول هذه الدراسة إعطاء صورة حول ظاهرة إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري ، وهذا ضمن إطارها الاجتماعي و الثقافي السائد المتضمن لمفاهيم خاطئة حول الظاهرة، وتعتبر ظاهرة الإدمان على المخدرات من الظواهر المتفشية التي أضحت تهدد تماسك المجتمعات و استقرارها سواء المتقدمة أو النامية، فتسارعت في إيجاد حلول لها، من خلال التعرف على مختلف الاستراتيجيات والآليات التي تؤدي إلى التخفيف من حدتها و التخفيض من معدلاتها، و نشر الوعي بأخطارها لأنها قضية أمن المجتمع بالدرجة الأولى، وبالتالي نحن مطالبون بأساليب جديدة وشاملة في مواجهة هذه الظاهرة التي تعاني منها مختلف مجتمعات العالم بما في ذلك المجتمع الجزائري شأنه شأن المجتمعات الأخرى ، ومن هذا المنظور تأتي أهمية

¹حسان بوسرسوب، جامعة سطيف 2، محمد لمين دباغين، h.boussersoub@univ-stifi2.dz

institution centered around all the institutions of other social upbringing, modern and traditional. Its role is to spread the teachings of the Islamic religion and the behavioral values that came in accordance with the Prophet's curriculum, as well as its role in spreading Islamic culture. For the sake of community building, and the researchers would like to devote this subject to study the role of the religious institution in treating the phenomenon of drug addiction. What is the role of the mosque in spreading awareness of the dangers of drug addiction? And we seek through this paper to answer them in the folds of this presentation, which tries to interrogate the researchers the reality of the phenomenon through the reading of the Suzyudiniyut of its origins.

Keywords: religious institution, mosque, addiction, drugs, religion, awareness, prevention, treatment.

المؤسسة الدينية في مواجهة هذه الظاهرة وعلاجها. فالمسجد مؤسسة دينية مفصلية ومركزية تحوم حولها كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، حديثة وتقليدية، ويرجع دوره في نشر تعاليم الدين الإسلامي والقيم السلوكية التي جاءت وفق المنهج النبوي، وكذلك دوره في نشر الثقافة الإسلامية، فكان ولا يزال إلى يومنا هذا مركزاً هاماً للوعي والتحسيس ونشر القيم الدينية من أجل بناء المجتمع، و يود الباحثان أن يخصصا هذا الموضوع لدراسة دور المؤسسة الدينية في علاج ظاهرة الإدمان على المخدرات وعليه. فما هو دور المسجد في نشر الوعي بمخاطر الإدمان على المخدرات ؟ و نسعى هذه الورقة إلى الإجابة عنها في ثنايا هذا العرض الذي يحاول في الباحثان استتطاق واقع الظاهرة من خلال القراءة السوسيو دينية لحثياتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الدينية، المسجد، الإدمان، المخدرات، الوازع الديني، التوعية، الوقاية، العلاج .

1- مقدمة:

إن أي محاولة لاستتطاق واقع المشكلات التي تواجهها المجتمعات الحديثة تجد نفسها مجبرة عن الحديث على ظاهرة إدمان المخدرات التي لم تراعي أي خصوصية ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو تاريخية ، أين يأخذ هذا الموضوع أهميته من تلك الآثار المدمرة التي يتركها على الفرد والأسرة و المجتمع ، و الإدمان ظاهرة وبائية كفيفة بأن تقوض أركان أمة بأسرها لأنها الأسرع انتشارا بين الشباب و بذلك فهي تشكل خطراً ملحوظاً على أهم مصدر من مصادر التنمية ألا و هو التنمية البشرية فضلاً عما تحمله من خطورة تتعمق بالتنمية الصحية و الاقتصادية و الاجتماعية إلى درجة أن بعض العلماء أطلق عليها اسم أخطبوط العصر الحالي.(النيل،1998،ص66). وهو ما أجبر الدول على وضع قوانين و تشريعات في محاولة للحد من الظاهرة التي مست 220 مليون شخص في العالم أي من 3 ٪ إلى 5 ٪ من سكان العالم ، وهذا حسب الإحصائيات الرسمية التي لا تعبر عن الحجم الحقيقي لانتشار الظاهرة .(قاسمي،2012،ص14).

و الجزائر ليست في منى عن هذه الإحصائيات لذا اعتبر المشرع الجزائري مستهلك المخدرات مجرم يجب معاقبته ، وهو ما وضعنا في مفارقة تطرح عدة إشكالات ، فإذا كان مستهلك المخدرات مجرم فمن هو ضحية جرمه ، و ما هي الحالة التي يمكن أن نصف بها مدمن المخدرات إذا انتزعت صفة المرض منه خاصة و أن اعتبار الإدمان جريمة يحول دون التمكن من علاجها باعتبار أن الاعتراف أول خطوة للعلاج والذي لن يقدم عليه المدمن ما دام القانون يعاقب عليه. ولحيوية الموضوع وتشعبه نحاول من خلال هذه الدراسة تتبع دور المؤسسة الدينية في علاج ظاهرة الإدمان

على المخدرات وتحاول هذه المساهمة أن تنجز فهما سوسولوجيا و يود الباحثان من خلال عرض هذه الورقة تقديم قراءة سوسولوجية لها بالأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الاجتماعية التي طرأت على دور المؤسسة الدينية في نشر الوعي بخطر الإدمان على المخدرات في المجتمع.

الإشكالية:

إن مشكلة تعاطي المخدرات ظاهرة مرضية تعاني منها كافة مجتمعات دول العالم المتقدمة و النامية في القديم والحديث، إلا أن درجة خطورتها تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لانتشار هذه الظاهرة، حيث إن المخدرات تعتبر من أخطر الأوبئة التي تهدد المجتمعات البشرية في العصر الحاضر، حيث دلت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئات المتخصصة على أن هذا الوباء قد سجل بالفعل تهديداً لكيان المجتمعات وساهم في عرقلة مسيرة البناء و التطور والتقدم في كل المجالات، حيث نجد أن انتشار واستمرار ظاهرة المخدرات من شأنه أن يؤثر تأثيراً بالغاً على متطلبات التنمية، وعلى أمان المجتمع وخاصة الشباب حيث أدى انتشار الإدمان إلى زيادة نسبة جرائم العنف في المجتمع من حيث جرائم السطو المسلح والسرقة والاغتصاب. وغيرها من الجرائم التي تنتشر في الصحف وتقع تحت تأثير الإدمان.

والمخدرات هي إحدى المشاكل الإنسانية التي تزداد مع الأيام خطورة بفعل تطور أنماط الاستهلاك ووسائل الاعلام، وقد امتدت أثارها الى جوانب مختلفة من الحياة البشرية، وأصبحت سبباً مباشراً في انتشار عدد لا بأس به من الجرائم الخطيرة ومن الآفات الصحية و النفسية والاجتماعية التي تقوض مقومات المجتمع وتترخه من الداخل و تهدد حياة الشباب، حتى أصبحت بحق عبارة عن موت معبى في أقراص وحقق وسم معروضا في

ألف شكل وشكل، وأضحى ضحاياها من بنوا الإنسان من كل جيل وجنس وطبقة إجتماعية. إن المتتبع لقضية المخدرات على الصعيد العالمي يجد أن هذه القضية أصبحت من أكبر المعضلات التي تعاني منها كافة دول العالم و شعوبها بما فيها بلدنا الجزائر الذي يعاني من هذه الأزمة التي تقض مضاجع المجتمع، لما هو معروف من أضرارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، و كذلك لما أضحت تسببه من مشاكل أمنية بشكل خاص، وذلك لارتباطها بالجريمة والجريمة المنظمة وقضايا غسيل الأموال و شبكات الإرهاب عبر العالم، خاصة وأن الجزائر تعتبر طريق ونقطة عبور هامة بالنسبة لتجار المخدرات، ولتوفرها على شريط حدودي كبير مع دولة المغرب إذ تعتبر هذه الأخيرة، أول دولة في العالم من حيث إنتاج الحشيش إذ تسيطر على 60% من الإنتاج العالمي لهذه المادة المخدرة. و مما يزيد من حدة هذه المشكلة الظرف الراهن الذي تمر به دول الجوار و حالة اللااستقرار التام خاصة بالنسبة لدولة ليبيا الشقيقة و تونس و مالي مما يصعب على دولتنا السيطرة الشريط الحدودي مع هذه الدول و يزيد من احتمال تدفق كميات أكبر من هذه المواد المخدرة، إذ تعتبر تجارة المخدرات أهم مورد تعتمد عليه المنظمات الارهابية في الحصول على الأموال، حيث تحتل تجارة المخدرات المرتبة الثالثة من حيث الحجم، أي تشكل ما بين 9 - 10% من حجم التجارة العالمية بعد النفط و السلاح. إن هذا المؤشر يوضح أن المخدرات أصبحت خطراً عالمياً.

وبما أن الجزائر ليست بمنى عن بقية دول العالم التي تعاني من نفس المعضلة فهي مهددة على مجموعة من الأصعدة سواء الاقتصادية جراء ما تنفقه سنوياً لأجل محاربة تجارتها، أو الصحية لما تسببه من أمراض إذ يصل في بعض الأحيان إلى حد الموت أو الجنون، بالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية الكبيرة وتعتبر المخدرات من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تهديم البنية الاجتماعية بداية بالفرد ثم الأسرة التي تصاب في أغلب الأحيان بتفكك سواء أكان ذلك التفكك جزئي يترجم في شكل سلوكيات عنيفة للفرد المدمن داخل أسرته ومن ثم يزعر استقرارها، من خلال إمكانية حدوث

نزاعات بين أفراد أسرته تؤثر على الأداء الوظيفي لهؤلاء الأفراد مما يتسبب في إنتاج أفراد غير أسوياء لديهم استعدادات للقيام بسلوكيات إجرامية، كما قد يؤدي ذلك الإدمان إلى تفكك كلي للأسرة خاصة إذا كان أحد الأبوين مدمن فقد يصل الأمر إلى حد الطلاق، ومن ثم تشتت الأسرة والذي يؤدي بدوره إلى تفكك اجتماعي عام. ومما سبق ذكره يمكننا أن نتساءل عن واقع المؤسسة الدينية في إكساب الناشئة للمعايير الاجتماعية الإيجابية مما يعمل ويساهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي على حد سواء وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي. وتتمثل مشكلة البحث في إبراز دور المؤسسة الدينية في نشر الوعي بخطر الإدمان على المخدرات، والحد من تعاطيها وانتشارها لدى الشباب عبر تبين ماهية هذا الدور وعلاقته بها وآليات تنفيذه، وعليه يمكن تحديد إشكالية الدراسة الحالية في التساؤل الرئيسي :

ما هو واقع المؤسسة الدينية في نشر الوعي بخطر الإدمان على المخدرات ؟ وتفرع منه التساؤلات التالية:

- 01 ماهو دور المؤسسة الدينية في نشر الوعي بخطر الإدمان على المخدرات ؟
- 02 ما مدى مساهمة المؤسسة الدينية في نشر الوعي بأخطار الإدمان المخدرات؟
- 03 ما هي أهم المعوقات التي تحد من فاعلية المؤسسة الدينية في نشر الوعي بأخطار المخدرات؟
- 04 وفيما تتمثل سبل الوقاية وآليات المعالجة للحد من مخاطر الإدمان على المخدرات في المجتمع الجزائري ؟

أولاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لظاهرة من أخطر الظواهر التي اجتاحت المجتمعات الإنسانية، وهذا يتطلب جهوداً توعوية مجتمعية من كافة المؤسسات لنشر الوعي بأخطار المخدرات وطرق الوقاية منها. ومنه فإن لهذه الدراسة أهمية نظرية كونها تمثل إسهاماً في وضع معلومات للمشكلة المدروسة. وبالمقابل هناك أهمية عملية لهذه الدراسة تتمحور في توضيح السبل الكفيلة بتقديم بعض العلاجات لدى الأفراد المدمنين، كسبيل أمثل للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي بمختلف أبعاده. ولا يدعي الباحثان إلمامهما بالموضوع من جميع جوانبه، بل نرجو أن يكون هذا البحث تمهيداً لإجراء أبحاث ودراسات أخرى في هذا الاتجاه، وكذلك معرفة الآثار السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات وأثارها على المجتمع .

ثانياً- أهداف الدراسة: وتتمثل أهداف الدراسة الحالية في ما يأتي:

- نهدف إلى إبراز أهمية دور المؤسسة الدينية في نشر الوعي بأخطار المخدرات وطرق الوقاية منها.
- نهدف إلى بيان المعنى الحقيقي لمفهوم المخدرات من جميع الأبعاد والزوايا، والتعرف على مخاطرها وأضرارها والحقوق والواجبات المترتبة على الفرد والعلاقة بين التوعية والاستهلاك و الإدمان على المخدرات.
- محاولة بناء تصور واضح للمعنى الحقيقي لمخاطر الإدمان على المخدرات وترسيخها لدى الأفراد لضمان تجسيدها أثناء التفاعلات الاجتماعية في الحياة اليومية للأفراد، حيث ستؤدي هذه الحالة إلى توافق الفرد مع ذاته وحاجاته ومصالحه أولاً وحاجات ومصالح الآخرين ثانياً، وتحقيق الشعور بالصحة الجسدية والنفسية ثالثاً وتحقيق الاستقرار الاجتماعي أخيراً. و تحديد السبل الكفيلة للوقاية والعلاج من ظاهرة الإدمان على المخدرات .

ثالثاً- منهج البحث

إذا كان المعهود أن تكون الدراسات التي تصنف علاجاً هي دراسات تحليلية و تقويمية تأتي بعد دراسات وصفية سبقتها ومهدت لها فالحقيقة أن هذه الدراسة نظراً لصغر حجمها، وضيق وقتها، و مفاجأة مناسبتها فإنها تعتبر رغم أنها تصنف علاجاً... فإنها دراسة نظرية تحليلية تمثل اقتراحاً مبدئياً للموضوع .

رابعاً - المفاهيم الأساسية المعتمدة في الدراسة :

ارتأينا أن نقوم بدراسة مختصرة ،لتحديد معاني المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة إيماناً منا بأن تحديد المفاهيم يكتسي أهمية قصوى خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، فمن طريق هذا التحديد يمكن للمباحث أن يحصر المعلومات التي عليه جمعها ويمكن للقارئ أن يعرف قصد الباحث بهذا المفهوم أو ذلك .

1- المقصود بالدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، والفرق بين الدور، وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدّمه عليها بمرتبين، إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبته واحدة. (الإبياري، 1989، ص140).

2- مفهوم المؤسسة الدينية: وتعني « نسق من المعايير والأدوار الإجمالية المنظمة التي تواجه الحاجة الدائمة إلى الإجابة على الأسئلة النهائية المتصلة بهدف الحياة وبمعنى الموت». (مداسي، 2003، ص224).

3 الدين في اللغة العادة، والحال، والسيرة، والسياسة، والرأي، والحكم، والطاعة والجزاء ومنه: مالك يوم الدين، وكما تدين تدان. (صليبي، 1982، ص572). وفي الإصطلاح: عرفه الباحث "محمود يعقوبي" بأنه: "جملة متكاملة من القواعد الإلهية التي تهدي الناس بإتباعه باعتباره فهم المجتهد.(يعقوبي، 1973، ص56). ومن معاني الدين عند الفيلسوف "دوركهيم": « أنه مؤسسة اجتماعية قوامها التفريق بين المقدس وغير المقدس، ولها جانبان أحدهما روحي مؤلف من العقائد والمشاعر الوجدانية والآخر مادي مؤلف من الطقوس والعادات. (صليبي، 1982، ص573).

4- مفهوم مؤسسة المسجد ودور العبادة:

يعتبر المسجد مؤسسة دينية مفصلية ومركزية تحوم حولها كل مؤسسات المجتمع الإسلامي الأخرى، حديثة وتقليدية، ويرجع دوره في نشر تعاليم الدين الإسلامي والقيم السلوكية التي جاءت وفق المنهج النبوي، وكذلك دوره في نشر الثقافة الإسلامية، وتربية أفراد المجتمع الإسلامي وتعليمهم من المنبع الأصيل. فإذا كان ارتباط المسجد بالتعليم الديني في سنواته الأولى، فقد فهم المسلمون بعد ذلك الدور الريادي، حيث أصبح المصلّى والمدرسة والجامعة وداراً للإفتاء وغيرها... فكان ولا يزال إلى يومنا هذا مركزاً هاماً للوعي الإسلامي ونشر القيم الدينية من أجل بناء المجتمع الإسلامي. والمسجد في الإسلام، هو « المدرسة الأولى التي تعني بالإنسان وتنمي فيه روح الشجاعة والإقدام، كما توجد فيه روح العطف والإحسان. تربي روح الأخوة والألفة والمحبة بين المؤمنين، فيعيشون في بعد عن التنافس والتطاحن وحروب الطبقات، لأن كل فرد يشعر بكرامته التي كرمه الله بها، وأنه متساوٍ في الحقوق والواجبات مع جميع الذين يقفون بجواره في الصف سواء كانوا حكاماً أو محكومين، أغنياء أو فقراء لا فضل على أحد إلا بالتقوى يلمس كل فرد عملياً في المسجد ». (مختار، 1972، ص68).

5- مفهوم المخدرات : "كل مادة مسكرة أو مفرطة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية". (حوري، 2003، ص511).

6- المخدر (DRUG): هو كل مادة تؤخذ عبر الفم أو الأنف أو الحقن لتغيير من الوظائف الطبيعية للجسم وتعمل على إحداث تغييرات في السلوك والتفكير والشعور.

7- تعاطي المخدرات: تناول أي عقار لغير الغرض الطبي وبغير إذن طبي وقد يكون التعاطي بشكل منقطع أو مستمر وقد يتعاطى مادة أو أكثر. (سوف، 1996، ص52).

8- المدمن: هو الشخص الذي لا يستلزم استمراره في استخدام العقار إزالة أعراض أمراض عضوية واكتسب نتيجة التكرار والممارسة رغبة قهرية أو غلبة لاستمرار التعاطي وفي حالة انسحابه يعاني من أعراض واضحة عقلية وآلام جسدية. (أكرم، 2007، ص6).

9- إدمان المخدرات: هو أن "يتعود شخص ما على عقار معين بحيث تتعود خلايا جسده على هذا العقار و لو سحب هذا العقار فجأة أدى إلى ظهور تغييرات نفسية و جسدية مما يضطر متعاطي هذا العقار إلى البحث عنه بكل وسيلة و لو أدى ذلك إلى تحطيم حياته كلها. (ميثم بدر، 2008، ص5).

10- مفهوم التوعية: الوعي هو الأساس في الوقاية من أخطار استعمال الطريق، و يعني إدراك المرء لقواعد السلامة و إلمامه بالكيفية السليمة للسياسة و السير في الطريق، ثم الاقتناع بجذوى الالتزام بتطبيق هذه التدابير و إتباع تلك الوقائع عن قناعة، حفاظاً على سلامته و سلامة غيره، و ليس خوفاً من العقوبات والإجراءات الردعية. علماء الاجتماع، فيعرفون الوعي بأنه إدراك الفرد لذاته باعتباره عضواً في جماعة معينة" البعض الآخر، يرى نوعان مختلفان من الوعي هما:

1. وعي فردي: يتصل بإدراك الفرد للأبعاد المختلفة لأمر من الأمور .

2، وعي جماعي: و تنقسم به مجموعة من الأفراد تربطهم صلة معينة .

و هناك علاقة وطيدة بين النوعين، حيث يتأثر كل منهما بالآخر و لا يمكن فهم أي منها بمعزل عن الآخر.

11- مفهوم الوقاية:

● **الوقاية كمفهوم عام:** الوقاية هي كل التدابير و الإجراءات و الأعمال و الخطط التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل، أو ظروف من شأنها أن تؤدي إلى وقوع فعل ضار .

أ/. تعريف الوقاية لغة: مصدر قولهم: وقى بقي وهو مأخوذ من مادة (وقى) التي تدلّ على دفع شيء عن شيء بغيره، ووقاه: صانعه، ووقاه: حماه منه، والوقاية: ما بقي الشيء، أي: يحفظه.

ب/. تعريف الوقاية اصطلاحاً: قال الراغب: هي حفظ الشيء مما يؤذيه ويضره.

كما عرفت بأنها: " فرط صيانة فطرة الإنسان وحمايتها من الانجراف، ومُتابعة النفس الإنسانية بالتوجيهات الإسلامية الربانيّة، عن طريق أخذ الاحتياطات و التدابير الشرعيّة التي تمنع من التّردّي في حَبائث العقائد والأخلاق وسائر الأعمال؛ ليظلّ الفردُ على الصراط المستقيم، مهتدياً للتي هي أقومُ في كلّ جانبٍ من جوانب حياته. وبناء على ذلك فالوقاية معناها: حفظ الشيء وصيانته من أي ضرر وأذي ليظلّ سالمًا محفوظًا بمعنى أن تقي نفسك و تبعدها عن كل الآفات الإجتماعية كبيرها وصغيرها .

12- تعريف العلاج لغة: مأخوذ من العالج، وهو الرجل الشديد الغليظ، والعلاج: المراس والدفاع، ومزاولة كل شيء ومدافعة، وهو الدواء، فهو: اسم لما يعالج به.

● **تعريف العلاج اصطلاحاً:** لم أجد من عرّف العلاج اصطلاحاً؛ لكنهم عرّفوا الدواء، وهو مرادف للعلاج كما هو معلوم، وقد عرفوا الدواء بأنه: اسم لما يُستعمل لقصد إزالة المرض أو الألم، كما عرفه الزرقاني في ثنايا شروحه بشكل عام فقال الدواء: القاطع لمادة العلة ولا يغني عنه غيره"

خامساً- المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإدمان على المخدرات :

في هذه الجزئية من المداخلة نقدم إشارة بسيطة لفحوى النظريات السوسيولوجية باعتبار أنّ الإدمان على المخدرات ظاهرة سوسيولوجية ولا بد من تحليلها وقراءتها وفق سياق اجتماعي

تاريخي اقتصادي، أي لدراستها كظاهرة سوسيولوجية لا بد من فهمها انطلاقاً من المجتمع الذي تتواجد فيه، لذلك تعددت الدراسات واختلفت الرؤى، وفي هذه الجزئية من البحث سنورد بعضاً منها ونحاول تقديم أهمها مع التركيز على بعض النظريات التي يرى الباحثان أنها ممكن أن تقدم تفسيراً قريباً لظاهرة الإدمان على المخدرات في المجتمع الجزائري. وتتضمن هذه المنظورات عدد من النظريات التي تحاول كل واحدة منها أن تفهم ظاهرة الإدمان فهماً شاملاً وعميقاً، لذا سوف نركز في هذا الصدد على النظريات الاجتماعية والنفسية التي حاولت فهم ظاهرة الإدمان:

1 • النظرية الوظيفية:

تفسر هذه النظرية الإدمان على أنه فشل للمدمن في أداء الأدوار التي يجب عليه تأديتها، وعلى أنه سلوك منحرف و مخالف للتوقعات المشتركة أو المعترف بها كأشياء شرعية داخل النسق الاجتماعي، كما أن الصراع الذي يعيشه الفرد نتيجة للظروف المعيشية المعاصرة والأدوار المتوقعة من الفرد والتي يصعب عليه تحقيقها تفقد المرء توازنه الاجتماعي فيلجأ إلى تعاطي المخدرات ثم الإدمان عليها. (الغريب، 2008، ص78).

2 • نظرية التعلم الاجتماعي:

تؤكد هذه النظرية أن سلوكيات الإنسان متعلمة من الآخرين عن طريق المحاكاة والاختلاط، وتفسر هذه النظرية تعاطي المخدرات والإدمان عليها بأنه سلوك متعلم ناتج عن مخالطة التعاطي للجماعة المرجعية (المتعاطين)، بحيث يستمر الفرد في التعاطي ليشعر بالانتماء إلى الجماعة، كما أن الجماعة تدعم هذا السلوك لتشعر بأن المتعاطي أحد أعضائها الذين تربطهم رابطة خاصة وهي سلوك تعاطي المخدرات، ومن أبرز أصحاب هذه النظرية " أودين سندرلاند عام 1931م والعالم الاجتماعي جبرئيل تارد. (الدخيل، 2005، ص71).

3 • نظرية التفكك الاجتماعي:

شرح كلينارد السلوك المنحرف بأنه سلوك ذو وجهة متناقضة أو مخالفة للمعايير يرفضها المجتمع، لدرجة تجاوز السلوك لحدود التسامح المجتمعي، فالتفكك الاجتماعي يفسر مدخل إدمان المخدرات على أنه يعبر عن مشكلة اجتماعية سببها إنحراف المدمن عن المعايير والقيم التي يمتاز بها المجتمع. (المشرف، دت، ص74).

4 • نظرية الدور:

ركزت نظرية الدور على اعتبار أن الأدوار يكتسبها الأفراد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، إذ يتعلم الفرد عن طريقها شروط أداء الدور وواجباته وحقوق التي تستزمه، وتتعدد الأدوار التي يشغلها الفاعلون حسب متغيرات معينة كالسن والجنس، والمرتبة التي يحتلها الفرد داخل الأسرة والمكانة الاجتماعية داخل النسق، فما الدور إلا تعبير عن المكانة التي يحتلها الفرد.

5 • نظرية الاتجاه التكاملي (العوامل المتعددة) : (طالب، 2002، ص82).

ينطلق الاتجاه التكاملي من رفض التفسيرات الأحادية سواء اعتمدت على المدخل النفسي فقط أو الاجتماعي فقط، ويشمل هذا الاتجاه ثلاث محاور أساسية وهي:

أ/ الشمولية : حيث لا يربط الاتجاه التكاملي بين الجريمة والفرد الفاعل فقط كما ذهبت المدرسة البيولوجية أو الأنثروبولوجية أو النفسية، كما لا يربطه بدراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية كما تفعل المدرسة الاجتماعية، بل ينظر إلى الفعل والفاعل معا كوجهين لعملة واحدة.

ب/ عدم الارتباط بإطار تنظيري تفسيري معين :

حيث ينطلق الاتجاه التكاملي من محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت الجريمة والسلوك المنحرف ويختار انسبها للحالة.

ج/ تعدد العوامل في تفسير الجريمة : حيث يرى اصحاب الاتجاه التكاملي صعوبة التفسير إلا في ضوء كل العوامل الكامنة والظاهرة المرابطة بالفرد والمجتمع معا. ويعد كل من المفكرين "سيرل بيرت" 1915 و" وليم هيلي" 1940 من رواد هذا الاتجاه ، حيث رأى أصحاب هذا الاتجاه أن عوامل الانحراف عديدة ومتشابهة يرجع بعضها إلى الفرد نفسه (عوامل بيولوجية نفسية) ، ويرجع بعضها الآخر إلى البيئة التي يعيش فيها الفرد ، لذلك لا يمكن رد السلوك المنحرف عامل واحد ، وإنما إلى عوامل مختلفة يؤثر كل منها في الآخر.(الياسمين، 1981، ص 43).

6 • المنهج الاسلامي في تفسير الظاهرة :

تعتبر الشريعة الإسلامية أول شريعة في العالم أولت موضوع الاحداث والانحراف أهمية ، فمنذ أربعة عشر قرنا ميزت بين الصغار والكبار من حيث المسؤولية الجنائية تمييزا كاملا ، وأول شريعة وضعت لمسؤولية الصغار قواعد راسخة لا تتغير من يوم أن وضعت ، وعلى الرغم من مضي هذه القرون الأربعة عشر فإنّ هذه المبادئ والقواعد الاجتماعية ، والعقابية هي التي تقوم عليها مسؤولية الصغار في عصرنا الحالي.(عودة ، 1963، ص59). وبالرغم من تطور القوانين الوضعية بأنواعها بتأثير تقدم العلوم الاجتماعية والنفسية ، وعلم العقاب والاجرام ، فإنها لم تأت بجديد لم تعرفه الشريعة الإسلامية فقد كانت تلك القوانين لا تميز المسؤولية الجنائية ، فالعقوبة تتعدى المجرم إلى أهله ، وكان الانسان مسؤول عن عمله رجلا كان أم طفلا مختارا أو مكروها ، مدركا أو غيلا مدرك ، ولم تميز بين مسؤولية الصغار والكبار وشتان بين هذا وما جاءت به الشريعة الغراء.(العمرى، 2002، ص66).

ويمكن القول أنّ المنهج الإسلامي منهج تكاملي يتصف بالسمو والتكامل والشمول لجميع جوانب الحياة ، وهو منهج يركز على تنمية الإنسان ووقايته وأنه بتطبيق هذا المنهج يكفل لنا بناء شخصية الانسان المسلم والمجتمع المسلم على أساس مكين ، كما أن تنشئة الطفل أو الحدث التي تقوم على منهج اسلامي قويم من حيث تزويده بتعاليم الاسلام وتبيان كل ما يؤدي إلى طريق الشر ليتجنبه ، واضاح طريق الخير له ليتبعه ، وبذلك تجعل الفرد بعيد عن مواطن الانحراف. ولاشك أنّ ضعف الوازع الديني لدى الفرد ، وعدم التمسك بتعاليم الدين الحنيف ، والقصور التربوي من جانب الأسرة ، تعتبر من العوامل التي تجعل الفرد عرضة لممارسة السلوك المنحرف ، والوقوع في الجريمة ، وبالتالي فإن الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك المنحرف هم الأقرب إلى التفسير السليم وهو ما أقره المنهج الاسلامي حيث يعتبر المنهج الإسلامي منهجا تكامليا في تفسير السلوك المنحرف مع الإقرار بأن احد العوامل قد يطغى على غيره من العوامل الأخرى .

ونخلص مما سبق إلى عدة اعتبارات :

- _ وجوب استبعاد أي تفسير للظاهرة يبنى على فكرة العامل الواحد أو السبب الواحد.
- _ وجوب اتباع الأسلوب التكاملي في بحث الظاهرة الانحرافية بين فروع العلوم المختلفة ، وخاصة علم الاجتماع ، والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والطب العقلي والبيولوجي وغيرهم.
- _ وجوب تقوية العلاقات وتبادل بين الباحث العلمي والنظري.(عثمان، 1980، ص10).

7 • الشريعة الإسلامية وظاهرة المخدرات:

جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق مقاصد كثيرة؛ منها: حفظ النفس، وحفظ المال، ولا شك بأن تلك المقاصد لا تتحقق في ظل وجود أمور تمنع حفظ وتحقق تلك المقاصد؛ كالمخدرات، كما أكدت الشريعة الإسلامية على

قواعد شرعية تضمنت حرمة إلقاء النفس في التهلكة، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195] ، كما تضمنت حرمة الإضرار بالنفس الإنسانية . وأجمع علماء المسلمين من جميع المذاهب على تحريم المخدرات حيث تؤدي إلى الأضرار في دين المرء وعقله وطبعه ، حتى جعلت خلقاً كثيراً بلا عقل ، وأورثت أكلها دناءة النفس والمهانة . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ سورة [المائدة 90] . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كل مسكر خمر حرام " ، والخمر هو كل ما خامر العقل أو غطاه أو ستره بغض النظر عن مظهر المسكر أو صورته وكل المخدرات مسكرة ومفكرة وهي حرام ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما أسكر كثيراً فقليله حرام " كما قال " حرام على أمتي كل مفتر ومخدر " .

إن في تعاطي المخدرات اعتداء على الضروريات الخمس التي حرصت الشريعة الإسلامية على حمايتها والمحافظة عليها بمختلف السبل والوسائل، واعتبرت الاعتداء على أمنها جريمة من أشد الجرائم يستحق مرتكبها أبلغ العقوبات. (الفنجرى، 2000، ص 287). وقال الشيخ محمد الغزالي "من السخف تصور أن الشارع يحرم الخمر ويترك مواد أخرى أشد ضرراً وأعظم فتكاً، وإذا كان أئمة الفقه الأقدمون لم يذكروا الحشيش والأفيون فلأن بيناتهم لم تعرفه...، فلما ظهرت بعض المخدرات أيام ابن تيمية عدها لفوره من الخمر، وفي أيامنا هذه ظهرت عقاقير أخرى كالكوكاين والمارجوانا وغيرها، تغتال العقول، وتهلك المدمن وتستأصل إنسانيته فكيف تترك؟ وفي الحديث الشريف يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - (كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام). (مسلم، 2003، ص 1587).

سادساً- الدراسات السابقة :

لا ينكر الباحث ازدهار المكتبة الاجتماعية والإنسانية بدراسات بذلت جهوداً فائقة لكن موضوع الإدمان على المخدرات ودور المؤسسة الدينية في نشر التوعية من مخاطر المخدرات خاصة في الفترة الراهنة لم يحظ بالبحث الجاد فيما أتيح لي الاطلاع عليه في الإطار المحدود في مكتبات عامة و أكاديمية كثيرة. ونظراً لأن الدراسة ليست نقدية ولا مقارنة فإنها لم تتبع العرف المنهجي السائد بذكر الدراسات السابقة و الاعتماد عليها.

سابعاً- المخدرات في المجتمع الجزائري :

تشير بعض الدراسات إلى أن معرفة الجزائريين بالمخدرات تعود إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي معتمدة على رواية للرحالة هايزيش فون مالستان التي تحمل عنوان " مدخنوا الحشيش في مدينة الجزائر" وما يدعم هذا الطرح هو انتشار زراعة الحشيش في كافة أرجاء الدولة العثمانية أين كان يستعمل كعرق ، وبعد قدوم الاستعمار الفرنسي أدخل ما يعرف بالابسنث الذي يحدث سكرًا شديداً خاصة إذا لم يمزج بالماء كما أن الحشيش لم يكن ممنوع من الناحية القانونية في تلك الفترة حيث كان الجزائريون يتعاطونه في المقاهي، إلا أن بعض الدراسات تنفي استخدام الجزائريين للمخدرات قبل و أثناء الاحتلال الفرنسي إذ تعتبر الأبحاث المهمة بتاريخ معرفة الإنسان الجزائري للمخدرات على وجه الدقة و التحديد و الأنواع التي كان يستعملها و سبب ذلك منعدمة. (العدواني، 2010، ص 14، 15).

إلا أن المؤكد هو أن الجزائر بعد الاستقلال أصبحت تعدّ من بين الدول التي تعاني من ظاهرة المخدرات التي ألفت بظلالها على المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة مستهدفة طاقاته الشبابية التي تمثل 70 ٪ من مجموع السكان ، و قد سجل أول إنذار سنة 1975 بعد حجز 3 طن من القنب و توقيف 25 شخص أغلبهم أجنب ، مما أدى بالسلطات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الظاهرة على غرار تنصيب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات سنة 2002 والذي

كان تبعاً في بداية الأمر للرئيس ثم ألحق بوزارة العدل سنة 2006 كما وتم إصدار القانون 18/04 المتعمق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال والاتجار الغير مشروع بها و الذي ينص في مادته 12 على أنه " يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين أو بغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يستهلك أو يحوز لأجل الاستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة" (صقر، 2006، ص28). إلا أنّ الإحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لا توازي المجهودات المبذولة حيث اكتشفت محاولات لإنتاج القنب الهندي سنوات 2007 و 2008 الذي تعتبر كمياته المحجوزة في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2000 تم حجز 6,262 طن أما في 2012 فقد ارتفعت الكمية إلى 53,5 طن مع تسجيل دخول أنواع جديدة و غالبية من المخدرات منها الهيرويين (686غ)، الكوكايين، (8 كلغ) و 253 ألف قرص مهلوس في، و في نفس الصدد تعاملت مصالح الأمن مع 2573 قضية متعلقة بالمخدرات أسفرت عن توقيف 3986 شخص، أما أكثر أنواع المخدرات انتشاراً في الجزائر فتتمثل في كل من القنب الهندي (الكيف، الزطلة) و المؤثرات العقلية، (القاردينال، ديزيبام، ترانكسان، لارطان،....). (قاسمي، 2012، ص20). إنّ تحليل هذه الأرقام يؤكد أنّ مواجهة ظاهرة إدمان المخدرات أعمق من حجز المخدرات أو منع زرعها أو معاقبة المستعمل لها و المتاجر بها أي أن القضية هنا قضية مفاهيم و قناعات و يكفي توجيه الجهود إلى المدمن وعلاجه من الإدمان الذي لا يمكن أن يتم في مجتمع تشكلت لديه مفاهيم خاطئة حول الإدمان على غرار المجتمع الجزائري، و التي يمكن للمؤسسة الدينية أن تساهم في نشر الوعي عن مخاطرها.

ثامناً- المؤسسة الدينية ودورها في تعزيز الوعي بمخاطر الإدمان على المخدرات

تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية مؤسسات مختلفة باختلاف وسائلها ومناهجها ومجموع القائمين بها، حيث تعمل منفردة أو مجتمعة في سبيل تحقيق أهدافها التي تتمثل في الحقيقة أهداف المجتمع، هذه المؤسسات التي اختلف المفكرون والباحثون في تصنيفها من حيث الأهمية والمكانة وكذا الدور الذي تقدمه كل منها في سبيل تحقيق وظيفة التنشئة المنوطة بها.

1-5- المسجد كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية ودوره في تعزيز الوعي بمخاطر الإدمان على المخدرات:

للمسجد مكانة مهمة في التوعية على التربية في المجتمع الإسلامي فالتثقيف والتفقه في أمور الدين هو أيضاً تتقف مواطني، لأنّ الإسلام دين ودولة، كما أنّ الفرد يطور كثيراً من معلوماته ومفاهيمه وقناعاته واتجاهاته الوطنية من خلال متابعته لما يبحث في المسجد من الأمور التربوية والقيمية التي يعد المسجد مكانها الرئيس، وخطبة الجمعة ما هي إلا بيان وطني أسبوعي تبحث فيه قضايا المجتمع وأمور المواطنة العامة، ويؤثر الدين على نحو مباشر في غرس القيم والأفكار والمعتقدات في إطار المنظومة الفكرية العامة للفرد، وقد يعمل التوجه الديني على تعميق نمط ثقافة المواطنة سائدة لدى المجتمع، وعادة تعمل الأنظمة الوطنية على استغلال المشاعر والعواطف الدينية نحو بعض القضايا لاكتساب تأييد مواطنة سائدة لدى الأفراد مما ينجم عنها اختلاف منظومة القيم والأفكار والمعتقدات ومن ثم قد يتغير.

يؤثر المسجد في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث أنه يلعب دوراً في تعلم الفرد التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع، وإمداد الفرد بمعايير سلوكي معياري، وتنمية الضمير عنده والدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السامية إلى سلوك عملي، وتوحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية. (الشرقاوي، 1983، ص285). ويمكن القول أنّ له تأثيراً بالغاً على أفراد المجتمع في الجزائر من خلال كيفية تحكمه في تنظيم الفضاء المدني حيث يتموضع غالباً في مركز المدينة، وهو في علاقة بالميكانيزمات

الاقتصادية (سوق وتجارة) والسياسية (أجهزة دولة) والاجتماعية (الأسرة) والثقافية (مراكز ودور الشباب)، مع التركيز على الدور الذي لعبته الظاهرة الدينية في تشكل المجال كوحدة. ومن المعروف أن الإسلام اخترق جميع المجالات الحياتية، ليس فقط في المجال الديني بل حتى في المجالين الاجتماعي والعملي، لكن يعتقد البعض أنه لا ينبغي الخلط بين المعتقدات الاجتماعية والمعتقدات الدينية الإسلامية، لأن الإسلام اخترق البنيات الذهنية العميقة للمجتمع بشكل عميق وعمل على أسلمتها عبر حوار دام زمناً طويلاً بين البنية العميقة للمجتمع والقيم المقترحة من طرف الإسلام أو الدين التاريخي، وعقل الكثير من المعتقدات التي كان ممارسة غير أن الكثير منها لا تزال موجودة، مثل التفكير الخرافي والتطيري، كما أنه عجز على تأصيل الوازع الديني في نفوس شبابنا، ما أفرز شرائح كبيرة منهم ركزت على الجانب الشكلي للدين وبقيت تجادل في البيهيات مثل الفرق بين الحلال والحرام، والأخطر من ذلك إنتاج فئات تعتقد في الغرب المسيحي صلاحاً وملاذاً لأحوالها.

5-2- وظائف المؤسسة الدينية (المسجد أنموذجاً) :

● أن المسجد تدريب للمسلمين على الضبط والانضباط في إجاباتهم لنداء المؤذن خمس مرات في اليوم، وفي المسجد يُلقى المسلم أخاه المسلم خمس مرات في اليوم، وهذا كفيل بتعميق هذه الأخوة التي حث عليها الإسلام.

● وفي المسجد تتعلم الأجيال النظام، والدقة، والاستواء، والانخراط في الصفوف مع المسلمين، وفي المسجد يتعلمون، ويتفقهون في أمور دينهم.

● وفيه يتفقد المسلم أخاه المسلم في الصلاة إذا غاب عن المسجد، فيعوده إن كان مريضاً، وفيه يحدث التعارف بين المسلمين، وينمو التآلف والتواد بينهم، وفيه يتعلم المسلم النظافة والطهارة، ويحمله على أخذ زينته وهو ذاهب إليه، ويتنزه - وهو فيه - عن اللغو، ورفع الصوت.

● المسجد مصدر الأمن والأمان، هو المكان الذي تطمئن فيه النفوس، وتهنأ في رحابه القلوب، وتجد فيه الخلاص مما يساورها من قلق، والنجاة مما تشعر به من خوف، والراحة مما تجس به من اضطراب؛ إذ تتردد في جنباته أسباب الاطمئنان، وبواعث الاستقرار والأمان، ومنها ذكر الله تعالى، قال عنه جل وعز: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: 28]، وتتلّى فيه آيات القرآن الكريم، ويُسمَع في أنحائه كل ما يطهر القلوب، ويصفي النفوس، ويُثَقِّي الأفكار والأذهان، ويزكّي الأرواح ويهذبها، ويغذيها ويشحنها بروح البقطة الإيمانية، والاستقامة السلوكية.

فكلما ازداد تردد متعاطي المخدرات على المسجد، ازداد تعلقاً به، والتصاقاً بخالفه، وقرباً من مولاه وسيده، فارتقى برُوحه نحو مرضاة الرب، ومحاسبة النفس، ومراتب الفضيلة، وابتعد عن النوازع العدوانية، والدوافع الإجرامية. إن الفرد حين يلتصق بالمسجد التصاقاً وثيقاً، ينعكس أثر ذلك إيجابياً على المجتمع بأسره، حين يتلقى في المسجد معاني الفضيلة، وقيم الإسلام السامية، التي تشيع في النفوس الاطمئنان، فتستقيم على المنهج الحق، وتنحسر فيها دواعي الشرور والإفساد.

ونعتقد أن المسجد ليس مجالاً لأداء الوظيفة التعبدية مثل الصلاة فقط، بل هو مكان لاكتساب القيم الدينية الخلاقة والتربية والقادرة على إضفاء الشرعية على العديد من التصرفات الأخلاقية لدى الشباب (الأدب، الصدق، الطاعة، الحياء، الحلم، الاحترام والشجاعة والوطنية والقوة والرجولة وغيرها)، ليصبح في المستقبل قادراً على تحمل المسؤولية على أكمل وجه ممكن، ونستدل في هذا بالملاحظات التي سجلناها عن التي تشربت بهذه القيم الإسلامية في المجتمع الجزائري على سبيل المثال: كونها تحن لفترات طفولة حيث كان التعليم القرآني في الكتاتيب والزوايا عن طرق التأديب للشيخ المربي عن طريق الفلقة، واقتسام الهدايا عند الانتهاء من حفظ القرآن والتعامل بمكارم الأخلاق مع الجميع، وكذا حفظهم للصور القرآنية والأحاديث النبوية.

ويرجع حسبهم لاهتمام أسرهم بالتعليم التقليدي، وأما البقية، فيرجعون سبب عدم إقبالهم عليها لظروف التعليم الحديث أو لظروف أخرى منها التطرف الإسلامي الذي مس المناطق التي يعيشون فيها، خاصة مع تنامي فكرة التدين الإسلامي المنقوص، والتطرف والغلو في الدين، لذا لا بد من تطوير طرق الدعوة والنقاش والحوار في الأمور الحياتية انطلاقاً من المسجد باعتباره مكاناً هاماً للتنشئة وتشكيل هوية المسلم.

ويعتبر المسجد مكان للعبادة و التتقيف، حيث تتم فيه الصلاة وهو المكان الذي يلقي فيه الأئمة خطباتهم ودروس حول المواضيع الاجتماعية و الأخلاقية، يتعدى دور المسجد إلى منطلق ألا وهو تكوين الفرد المسلم والنتائج وذلك بالتوجيه والإرشاد، فالمسجد يعدّ أيضاً مدرسة روحية يربي الفرد تربية نفسية فهو مركز تعليم الناس بالدنيا والآخرة، فإذا قام المسجد بدوره على أحسن وجه من توعية وإرشاد حول المخدرات ويعتبر أيضاً أعظم مؤتمر، تربوي فالفرد إذا نشأ الوازع الديني فمن الصعب أن يذهب في طريق الفساد. (وقفي، 2003، ص214).

فباعتبار مشكلة المخدرات أفة فتاكة فالحل الأنجح دائماً هو غرس وتوظيف البعد الديني والأخلاقي لدى الأفراد، وذلك من خلال تعاليم الدين التي تحرم تعاطي المخدرات والكحول، فنقول أنّ المسجد لا مثيل له في الوقاية. (التقيتان، دت، 801).

3-5- دور المسجد في الوقاية من المخدرات :

وقد اهتم الإسلام بوقاية أفرادها بوجه عام من كل ما يضرهم ويوقعهم في المهالك، فجميع التشريعات التي وردت في الإسلام هي في مضمونها وفي تأكيد الالتزام بها وقاية من الهلكة، وهذا بالطبع يلزم فريضة الوقاية، ويوجب الحذر والانتباه على الإنسان، كما يوجب عليه الابتعاد عن الذنوب والمعاصي والمخاطر التي تؤدي إلى الهلكة وتوجب إنزال العقوبة من الله سبحانه. إذن فوقاية الشباب من المخدرات بمعنى: حفظهم من هذه الآفة التي تؤذيهم وتضرهم، وحفظهم من مخاطرها وأضرارها. فأمروا بالوقاية وتدابيرها في الإسلام أمرٌ أصيل، ويندرج تحت عدة قواعد فقهية منها (قاعدة سد الذرائع) التي تقضي بإغلاق جميع السبل المؤدية إلى المحرم أو إلى الضرر، وقاعدة: (درء المفسد مقدم على جلب المصالح)، وهكذا أخذ أمر الوقاية حقه من الاهتمام، كما أن التحذيرات التي حفلت بها كثير من الآيات القرآنية، والتي في حقيقتها لأفعال هي في الأصل مقدمة لأفعال محرمة، ليس الأمر بغض البصر عن المحرمات وقاية من الوقوع فيها، ليس النهي عن خلوة الرجل بالمرأة وقاية من وقوع كليهما في الفاحشة، ليس الأمر بأخذ الحذر من العدو - حتى في أثناء الصلاة - وقاية من وقوع ضرره على المسلمين؟ وإذا تأملنا تشريعاً مثل تشريع الصوم نجد الوقاية نصاً - في القرآن - بقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. البقرة 183 وإن الصوم الذي لخصه الله حكمته في العبارة القرآنية المعجزة ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ هو أهم أبواب الوقاية بمعناها الشامل، فلن نتحقق التقوى إلا إذا كان الجوع ذا تأثير على الجسم والعقل والروح بحيث يسهل توجّه هذه القوى الأساسية إلى غاية واحدة في جو من الصفاء والطهارة، وهي غاية التقوى". (عويس، 1989، ص96).

ألم يأمر الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - من لم يستطع الباءة من الشباب ليتزوج بأن يصوم، وأخبر أنّ الصوم يُعدّ حماية له و وقاية؟ ألا يتعلق ذلك بموضوعنا؟. فدين الإسلام هو دين الوقاية في كل أمور الحياة على اختلاف أنواعها وأشكالها، والوقاية حكمة من حكم تطبيق الحدود على المسلم عند ارتكابه لبعض الكبائر، والمتتبع لأي القرآن الكريم، وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - يجد الكثير من التوجيهات الخاصة بوقاية الجسم لحفظ صحته، ومع ذلك أحل له الطبيب من الطعام وأمره بالأكل والشرب مع عدم الإسراف، ونهى المؤمنين أن يحرّموا الطبيب على أنفسهم أو على غيرهم فقال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

المُسْرِفِينَ * قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ... سورة الأعراف، 31، 32،

على مر التاريخ والدين الإسلامي معروف بدوره الوقائي الذي يقوم به، ويبث في أهله السير عليه، وترتبط دوافعه الوقائية بالإيمان بالله، والإجراءات الوقائية إنما هي أوامر من عند الله الذي خلق الإنسان، ويعلم ما ينفعه وما يضره، وهذا الإيمان الذي كانت له قوته في الماضي لا بد من تقويته في الوقت الحاضر، بعد أن أدركنا حالياً الأخطار التي يمكن للبشرية أن تتعرض لها، لو لم تتمسك بأوامر الله بإيمان مطلق، ومجموعة القواعد الوقائية في الإسلام، سواء كانت وحياً يتلى أو وردت على لسان الذي لا ينطق عن الهوى، إنما هي نمط من التشريع والأحكام.

إنَّ أمر الوقاية في الإسلام أمرٌ يسيرٌ لا يكلف شيئاً؛ لأنه يكون بالكفِّ والامتناع، وهو ليس كالبدل والعتاء، يكفي أن تمتنع عن الطعام أحياناً، وأن تمتنع عن مفارقة الفاحشة وعن مرافقة أصدقاء السوء وعن النظر إلى الأمور المثيرة أو الاستماع إليها، مع أن البدائل موجودة في ما خلق الله من النعم والخيرات. وقد جاء في ظلال القرآن - في معرض الحديث عن آية من آيات الخمر: إن المدمن يشعر بالرغبة الشديدة لتعاطي ما أدمن عليه في أوقاته المحددة، والتي اعتاد أن يتناولها فيها، فإذا جاء وقتها ولم يستجب لندائها خفت حدة العادة، وبهذا يمكنه التغلب عليها، وهذا شيء مجرب لا يختلف فيه اثنان. (قطب، دت، ص 169).

ويمكن محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال الدور التربوي للمسجد، حيث يعتبر المسجد أحد المؤسسات التربوية ذات الدور المباشر في التأثير على حياة الفرد المسلم وسلوكياته ومعاملته مع أفراد المجتمع حوله، فالمسجد جامع وجامعة لأنه يمثل الحياة، وهو بحق أفضل مكان وأظهر بفعة وأقدس محل يمكن أن يتم فيه تربية المسلم وتنشئته، ليكون فرداً صالحاً في المجتمع الإسلامي الكبير. هذا ويجب أن تتم محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال الخطب والمحاضرات التي تلقى في المساجد والندوات التي تعقد به لمناقشة آثارها المختلفة على الفرد والمجتمع عامة.

وهكذا نجد أنَّ هناك رسالة عظمى للمسجد المسلم في الوقت الحاضر، فمن خلال الصلاة يتم تقويم السلوك الشخصي الاجتماعي، حيث يتم صقل نفس المؤمن وإرهاق حسه ووجدانه، فلا ينحرف لاقتراف الرذائل من الأعمال والسلوكيات الخاطئة التي منها تعاطي المخدرات. وكذلك من خلال الدور التعليمي التربوي الذي عن طريقه يمكن غرس القيم الإسلامية الصحيحة في نفوس الأفراد، وكذلك من خلال الندوات المتخصصة التي يلقيها أطباء مسلمون وغيرهم ممن لهم اتصال بدراسة ظاهرة تعاطي المخدرات. ولكن ما نراه اليوم من انحسار لدور المسجد عن تلك المعاني والمهام التربوية الهامة (حيث نراه اليوم مقتصرًا على تأدية الصلاة) فإنه يرجع لعدة أسباب أهمها:

- 1- ضعف الكثير من المسلمين في تمسكهم بدينهم.
- 2- انخداع بعض المسلمين بزخرف الحياة في المجتمعات غير الإسلامية.
- 3- البدع والشوائب التي انتشرت لجهل المسلمين بدينهم. (علي محمود، 1396هـ، ص 17).
- 4- ولكن يمكن أن يكون للمسجد دوره المؤثر عن طريق إنشاء المكتبات الملحقة به، وتزويده بأئمة ودعاة متفهمين لدورهم في مجال الدعوة وفي مواجهة هذه المشكلات المجتمعية.

وعليه يجب أن يتم اختيار أئمة المساجد بعناية فائقة حتى يقوموا بالدور المطلوب على أكمل وجه، فليست رسالة إمام المسجد مقتصرة على أداء الصلوات فحسب، بل تتعدى ذلك لشرح دروس التوعية وتوجيه المسلمين عن طريق الخطب والمحاضرات التي تمس صميم المشكلات المعاصرة في المجتمع، ومن أهم هذه المشكلات مشكلة تعاطي المخدرات، فعليه أن يبين للناس حكمها من حيث التعاطي أو الاتجار أو التهريب أو التمويل أو زراعة النباتات التي تستخرج منها أو استعمالها

للعلاج. ولا شك في أنّ هذا الدور لرجل الدين لدور خطير، إنّ استثمار كما يجب لكان وقاية للمجتمع من آثار وشور تعاطي المخدرات وانتشارها.

4-5 - المسجد وتقوية الوازع الديني: (بن حليمة، دت، ص5).

مما لا شك فيه أنّ من بين أوار المسجد الاجتماعية، هي تقوية الوازع الديني لدى الفرد والمجتمع، والوازع الديني هنا، هو الوازع الديني والأخلاقي، لأننا نقصد بالوازع الديني كل القيم الأخلاقية التي تُكرس أو تُغرس في النفس البشرية، والتي تُترجم وتتحول إلى سلوكيات وممارسات يقوم بها المجتمع عن طريق التأثيرات الخارجية، أهمها على الإطلاق ما يقدم له من خطاب داخل المسجد. لأنّ الفرد الذي يجعل صلب أعينه تلك القيم السامية التي جاء بها معياراً في كل تحركاته وتفكيره وسلوكياته من الإسلام في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأخلاقه سوف يرقى بالمجتمع إلى الجانب المثالي الذي وصف به رسول الله بأنّه كان قرأناً يمشي. وهذا ما نقصد به الوازع الديني.

والحديث عن الوازع الديني؛ هو حديث عن الضبط الاجتماعي ودور المسجد في تقوية عوامل الضبط الاجتماعي حتى يتمكن المجتمع الإسلامي من الحفاظ على مقوماته، ومحاربة كل أشكال الانحراف التي يمكن أن يتعرض لها أفراد المجتمع، لأنّ الإسلام نظام ضابط بكل ما يحتويه من عبادات ومعاملات، قيم ومبادئ، أخلاق وآداب، خاصة إذا زاد عليها ما يمنحها المسجد بقداسته. فالمسلم يلج المسجد وكله استعداد مادي وروحي من أجل استقبال الرسائل أو المحركات التي تجعل منه رجل صالح لنفسه وأسرته ومجتمعه وفق المعايير الإسلامية. وإنّ الإنسان الذي يتقدم أو يأتي أو يسير إلى المسجد لأداء الصلوات والاستماع إلى ما يقدم له من خطاب، يعرف تمام المعرفة أنّ لديه جملة من الأوامر يجب تنفيذها، كما لديه جملة من النواهي يجب عليه اجتنابها عن طوعية، بل بمحبة كبيرة يدرك من خلالها أنها تجلب له السعادة، وترفع له الدرجات في الحياة الدنيا والآخرة، فالأوامر والنواهي نوع من الضبط الاجتماعي الذي يمارسه.

إنّ تقوية الوازع الديني من المهام الأساسية للمجتمع، والتي تعني التركيز على كل الأمور التي تؤدي إلى تقوية

الضبط الاجتماعي، سواء أكان نفسياً من خلال اشتغال الفاعل والحي للضمير، أو فردياً من خلال الالتزام بأوامر الدين والانتهاز عند نواهي، أو من خلال الضبط الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع، من خلال العادات والتقاليد والأعراف المستمدة من الدين. لذلك نرى القائمين على المؤسسات الدينية (المسجد)، يركزون خلال تواجد المصلين في مختلف النشاطات على المجالات الأربع التي تعتبر ميادين حيّة للضبط الاجتماعي، وتقويتها، هي تقوية للوازع الديني داخل المجتمع، وهذه المجالات هي: العبادات، المعاملات، الآداب والأخلاق وأخيراً العقوبات. فالعبادات تعتبر ضوابط اجتماعية إيجابية، والالتزام بها يقوي الوازع الديني لدى الأفراد.

والعبادات تترابط مع المعاملات وينتج عنها آداباً وأخلاقاً حميدة، وطبعاً المخالف أو المقصر يواجه بالعقوبات.

5-5- خلخلة وضعف الوازع الديني وعلاقته بالإدمان على المخدرات :

إنّ ضعف الوازع الديني يؤدي إلى اهتزاز القيم الدينية عند الفرد وابتعاده عن التمسك بإرادة الله والسكون إليها والاعتماد عليه وحده في وقت الشدة والظروف الصعبة وكذلك إبعاد الفرد عن ذكر الله والتأني به عن أداء الصلاة وتلبية نداء الخالق للعمل بأحكام الشريعة السمحة لما فيه خير العبد في الدنيا والآخرة. وقد أثبتت العديد من الدراسات المتخصصة في مجال المخدرات على سبيل المثال إلى أنّ الوازع الديني كان من الضوابط القوية في التحكم بسلوكيات الأفراد السليمة وأنّ خلخلة

الوازع الديني وضعفه عند كثير من المبحوثين كان وراء ولوجهم في تعاطي المخدرات وسيطرتها على أنفسهم. وفي دراسة سلوى سليم أشارت إلى أن (88.5%) من أفراد عينة الدراسة لا يؤدون فريضة الصلاة بينما كان (11.5%) منهم يؤدونها وهم صغار كما أنّ (81.5%) من أفراد عينة الدراسة لا يصومون شهر رمضان. وبالتالي يمكن القول بأنّ ضعف الإيمان والتقصير في العبادات يؤدي إلى ضعف صلة الإنسان بالله سبحانه وتعالى. **ب/** اتباع هوى النفس الأمّارة بالسوء، والسعي لتلبية شهواتها عن طريق المسالك المحرّمة شرعاً.

تاسعا- آثار الإدمان على المخدرات:

إنّ الفرد بمجرد تعوده على تعاطي المادة المخدرة يقع حتماً في سجن الإدمان وباعتبار هذا الأخير حالة تبعية نفسية وجسمية تجاه أثر المخدر ، فالإدمان على المخدرات يترك آثار على الفرد وعلى المجتمع .

1-7- آثار الإدمان على الفرد:

تكمن الآثار التي يسببها الإدمان على المدمن في الأضرار الجسمية والنفسية التي تتركها تلك المادة ، نذكر منها إختلال في التفكير العام ،الخلل في الإدراك سواء للزمن أو إدراك المسافات قلة النشاط والحيوية كما يحدث إلتهاب في المعدة والمخ مما يؤدي إلى نشوء الهلوسة السمعية والبصرية ، اضطرابات في الجهاز الهضمي التي تؤدي في بعض الأحيان إلى حالات الإسهال خاصة عند تناول مادة الأفيون ، كما تترك آثار نفسية مثل التوتر الدائم ،القلق ، عدم بالإستقرار ، الشعور ،بالفشل وعدم القدرة على العمل ، ويكون عصبي جداً.....الخ . (مرعي صعب، 2007، ص55).

2-7- آثار الإدمان على المجتمع:

يعد الإدمان على المخدرات إحدى أسباب إنهيار المجتمعات بأسرها بحيث يعد الفرد الركيزة الأساسية التي يبنى عليها المجتمع و اختلال الفرد يعني الإخلال بالنظام الإجتماعي ، نجد أيضاً المصاريف التي تصرفها الدولة في معالجة المدمنين و على تجار المخدرات في السجن ، فتلك المبالغ بدلاً من صرفها في تطوير و تنمية المجتمع للأسف تصرف على تاجر ومدمني المخدرات ، فنقول أنّ الإدمان يلعب دور سلبي في المجتمع ، بحيث يعد من الأخطار الصعبة التي يواجهها المجتمع.(أبو الروس، د ت ، ص93).

عاشرا- أهم المعوقات التي تحد من فاعلية المؤسسة الدينية في نشر الوعي بأخطار المخدرات:

إنّ مشكلة المخدرات بأبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في غاية التعقيد،حيث تتشابك وتتقاطع الجهود الأمنية والثقافية والتربوية والإعلامية في زيادة الوعي بأخطار هذه الظاهرة لذلك فإنّ المؤسسة المسجدية أمام ضبابية هذه الظاهرة المجتمعية تجدها تنجح حيناً وتتعثر أحياناً في مهمتها ولعل من أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية هذه المؤسسات الدينية ما يلي:

01- النشاطات الموسمية في العمل ، فغالباً ما تنتشط هذه المؤسسات في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات ، أو في أيام الحملات المحلية التي تقوم عليها بعض أجهزة مكافحة المخدرات في الدول المختلفة ، فالتوقف عن الإنجاز ، وعدم مواصلة العمل قبل النجاح في نشر الوعي بأخطار المخدرات بصورة جلية تم فئات المجتمع ، وإيجاد كوادر مؤهلة علمياً وثقافياً واجتماعياً لمتابعة المسيرة ، وتوفير المناهج والمقررات اللازمة في المدارس الأساسية والثانوية والجامعية ، ومواد موازية للفتوات الفضائية والإعلامية المحلية من أكبر العوائق التي تحول دون النجاح وتحقيق الأهداف.

02- الفردية وعدم العمل بروح الفريق مع المؤسسات المجتمعية الأخرى – كالأمن ، الصحة، الأوقاف ، الإعلام والثقافة وغيرها - باختلاف الاطروحات ، وعدم التنظيم وتوزيع الأدوار ، قد

يعني عدم وضوح الفكرة بالشكل الكافي لمقاومة هذه الظاهرة ، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وتعثرها، وعليه ؛ يجب وضوح الأدوار وتوزيعها ، والتنسيق مع كل الأطراف .

03- إغفال البعد الديني في معالجة هذه الظاهرة والتخدير من أخطارها؛ فالبعد الديني والقيمي يضمن حصانة الإنسان ، ويعينه على رفض فكرة التعاطي ونبذها ، فبالرغم من صعوبة المشكلة بتعدد عواملها وتفاعلها ، إلا أن أكثر الطرق يسراً لحل المشكلة هو توظيف البعد الديني والأخلاقي انطلاقاً من تعاليم الإسلام ، التي تحرم سوء استعمال المخدرات ، إلى الممارسات الدينية في المساجد والتي تزيد من مناعة الإنسان ضد مساوئ وأضرار المخدرات ، وقد غاب - في كثير من الأحوال - هذا البعد الديني والأخلاقي عن أصحاب الاهتمام ، في تحديد ملامح استراتيجية الوقاية والعلاج.

04- عدم احترام الخصوصية الثقافية ؛ إن نقل الحلول التربوية الغربية لمكافحة هذه الظاهرة دون احترام للخصوصية الثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية ، تدفعها إلى مقاومة هذه الجهود ، وعدم الثقة بها والتشكيك بأهدافها ومراميها ، ولا نعني هنا الانكفاء على الذات ، وعدم الإفادة من جهود الآخرين ، إنما نعني احترام قيمنا ومعاييرنا في النظر إلى الأمور ومعالجتها. نشر الوعي بأخطار الإدمان المخدرات

إحدى عشر- سبل الوقاية وآليات المعالجة للحد من أخطار الإدمان على المخدرات في المجتمع الجزائري

إن ظاهرة الإدمان على المخدرات ظاهرة معقدة، ولذلك فالحاجة ماسة إلى معالجتها ومواجهتها، تكون قوامها التكامل والمقاربة الشمولية، ولأشك أن الاخفاق الذي أصاب كل الجهود التي بذلت للحد منها يرجع إلى أن هذه الجهود توجهت إلى الظاهرة بذاتها ، وليس إلى أسبابها التي تتحكم في وجودها وفي تحديد حجمها واتجاهاتها ، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة ، لأن أسباب الظاهرة ظلت تفعل فعلها بعيداً عن أي مؤشرات تحد من فاعليتها ، وعليه فإنه لغرض بناء استراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من المخدرات ، فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تقوم على التأثير ايجابياً في الاسباب المنتجة لهذه الظاهرة ، ولهذا فإن الدعامات التي يجب أن تركز عليها هذه الإستراتيجية تتمثل في الوقاية من انتشار المخدرات ولا يعني انعدامها بالمجتمع فهذا مستحيل ،فهي ظواهر متواجدة في كل المجتمعات سواء المعاصرة أو التقليدية ،وفي المجتمعات الفقيرة والغنية وينسب متفاوتة ،لكن عندما يزيد حجم الظاهرة وتتعدد أسبابها فلا بد من تدارك الوضع والتدخل العاجل للوقاية منها،ولعل أنجع السبل للوقاية منها هي التي تكون مدروسة ومتقنة التطبيق،وفيما يلي بعض منها:

● إعادة النظر في مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة والمسجد ،وذلك من خلال تدعيمها الدائم من طرف المسؤولين وتوعيتهم المستمرة بأهمية الدور المنوط بهما، وإشباع الحاجات الأساسية لأبنائها عن طريق تنمية أساليب التنشئة الاجتماعية.

● تعزيز الوازع الديني والضمير الأخلاقي لدى الأفراد وتوعيتهم بضرورة السير وفق المعايير التي ارتضاها لهم المجتمع وقوانينه ، والسير كذلك وفق تعاليم الدين الإسلامي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وغرس تعاليم ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف في نفوس أطفالنا، لأن الشعور الديني يوفر آلية للضبط الذاتي لدى الفرد المسلم بحيث يحرص على أن يبتعد بنفسه عن ألوان الإدمان على المخدرات وصورها.

● تدقيق الإحصائيات المتعلقة بظاهرة الإدمان على المخدرات بغية معرفة توزعها بالمجتمع ومناطق انتشارها أكثر حتى يمكن قراءة العلاقة بين المعطيات السوسيوديمغرافية لهذه المناطق بوجود الظاهرة وانتشارها،فمن خلال الإحصائيات يمكن بحث العلاقة بين ظاهرة تعاطي المخدرات

والأحوال الاقتصادية أو الأسرية أو كثافة السكان في منطقة ما، وجوانب الظاهرة، وضرورة تكامل الهيئات المكلفة بجمع الإحصائيات كإحصائيات الشرطة وإحصائيات المحاكم والسجون، حتى تكون هذه الإحصائيات مرآة حقيقية للمجتمع.

● مقارنة تنشيطية تقوم على التربية في إطار مختلف المؤسسات المجتمعية ويوصي الباحث بضرورة توعية أفراد المجتمع من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك من خلال الخطب في المساجد والدروس، بخطورة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على المجتمع حتى يمكن الحد منها ومن أثارها.

● مقارنة قانونية تعتبر جملة الآفات الاجتماعية جنح مع تشريع قانون يقدم للأسر الفقيرة وكثيرة العدد مساعدات مادية شهرية، حتى لا تضطر إلى دفع أبنائها إلى ترك الدراسة وممارسة الآفات الاجتماعية الغير مشروعة مثل تعاطي المخدرات، المتاجرة بالأطفال، السرقة، التدخين.... وغيرها و تفعيل دور مؤسسة المسجد .

● مقارنة وقائية في الاهتمام أكثر بالرعاية النفسية والاجتماعية للحالات التي تعرضت للإدمان على المخدرات سواء كانوا داخل مراكز إعادة التربية، أو في مراكز الرعاية حتى يتمكنوا من الاندماج ثانية في الحياة العادية ومحاربة هذه الظاهرة .

❖ التوصيات والمقترحات وأفاق العلاج:

وأخيرا أورد بعض التوصيات التي تراءت للباحثان والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الأسرة والمدرسة والمسجد بأهمية قيامهم بأدوارهم في تربية وتنشئة الأبناء ومتابعتهم مدرسيا، وفي الوسط الاجتماعي الذي يتفاعلون معه، ذلك للحد من انتشار مثل هذه الظواهر، ومن خلال هذه الدراسة ومحاولة لاستقراء الواقع تأمليا يمكننا أن نقدم جملة من الآفاق التي عسى أن تكون توصيات يمكنها الاستفادة منها في الخروج من مشكلة المخدرات في واقعنا اليوم؛ وفي ظل التحديات التي يعرفها المجتمع وإستناداً إلى القراءة التحليلية لهذه المداخلة يوصي الباحثان ببعض التوصيات المهمة إضافة إلى مقترحات لدراسات أخرى وهي كالآتي:

01. التوصيات:

- 1- استعادة الأدوار والوظائف الأصلية، والتي كانت تمتلك المؤسسة الدينية بفترة ليست بعيدة عن زمن انحطاط العالم الإسلامي بسقوط الخلافة العثمانية وقيام الدول الحديثة.
- 2- ضرورة توعية أفراد المجتمع من خلال تفعيل دور المؤسسة الدينية بالخطب في المساجد والدروس، عن خطورة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على المجتمع حتى يمكن الحد منها ومن أثارها.
- 3- إجراء مسح شاملة وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري .
- 4- رصد الحالات التي ترتكب وتدمن على المخدرات في الأماكن الخطرة أو المواد المستخدمة والتي تلحق الضرر بصحتهم وذلك من خلال تفعيل دور أجهزة التفتيش والمتابعة والصحة والسلامة المهنية.

5- تعاون المؤسسة الدينية مع كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إعلامية تربوية ، اقتصادية ، وزارة الداخلية والدفاع وضرورة التكامل بين هاته المؤسسات المختلفة كالأ أسرة والمؤسسات التعليمية في الدور التربوي والاجتماعي لتكوين المواطن الصالح لحاضره ومستقبله والحد من انتشار تعاطي المخدرات .

02. المقترحات:

- 1 - ضرورة إجراء بحوث ودراسات ميدانية واسعة لمعرفة حجم الظاهرة.

- 2- الاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال لرصد هذه الظاهرة، وعلى أهم المعوقات لمكافحتها.
- 3- إجراء دراسات تقويمية للرعاية الاجتماعية للوقوف على ملائمة إجراءاتها مع الفئات المدمنة على المخدرات.

الخاتمة:

إن موضوع الإدمان على المخدرات هو موضوع الساعة وذلك نظراً لما تشهده الدول العالمية عامة والعربية خاصة من تحديات تهدد أمنها واستقرارها المحلي والقومي والإقليمي والدولي، وفي هذا السياق

وانطلاقاً مما سبقت الإشارة إليه يتبين لنا أن المؤسسة الدينية هي الرابط بين مختلف مكونات النسق الاجتماعي، من خلال إعادة إنتاج منظومة القيم والمعاني والمعايير الاجتماعية وترسيخها في نفوس الناشئة، فالفاعلين الاجتماعيين يرتبطون مع بعضهم من خلال جملة من الأدوار تم إنتاجها عبر آليات التنشئة الاجتماعية، وكذا مضمون هذه العلاقات ومعانيها لأنه في ضوء ذلك تتحد طبيعة العلاقة القائمة بين المستويين الاجتماعي والثقافي المشكلان للنسق الاجتماعي.

و مهمة مؤسسة المسجد أضحت اليوم أصعب من أي وقت مضى على اعتبار تنوعها وتنوع اتجاهاتها ومؤثراتها، وتبقى مؤسسة الأسرة من أكبر وأهم المؤسسات الاجتماعية الراعية للتنشئة الاجتماعية، لكن باتت في الآونة الأخيرة تتعرض إلى ضغوط شتى مؤثرة في وظيفتها التوعوية والدينية وقد تكون من بين هذه المؤثرات ضغوط الحياة الحضرية والمشكلات الاجتماعية ذات الصلة الوطيدة بكل من المسجد والضبط الاجتماعي خاصة لدى فئة الشباب، وهي ناتجة عن التحولات الاجتماعية التي أدى إليها التحضر والنمو الحضري السريع وأضحت السمة البارزة في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع :

01. إبراهيم بن محمد التقيتان. (د.ت). دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من المخدرات، ندوة حول المخدرات، السجل العلمي.
02. أحمد النبال مایسة. (1998). بعض المتغيرات الوجدانية لدى بعض فئات الإعتماد العقاقيري في ريف مصر و حضرها، عدد48، مجلة علم النفس.
03. أحمد الفنجري. (2000). "الطب الوقائي في الإسلام"، القاهرة: دار النهضة المصرية.
04. أحسن مبارك طالب. (2002). الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
05. أكرم عبد القادر أبو اسماعيل. (2007). المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
06. أحمد أبو الروس. (د.ت). مشكلة المخدرات والإدمان، د.ط، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
07. أخرجه الإمام مسلم. (2003). صحيح مسلم، ط3، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
08. الإبياري، إبراهيم. (1998). كتاب التعريفات للجرجاني، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.
09. بن حلیمة محمد. (د.ت). دور المؤسسات الدينية في تأطير السلوك الاجتماعي، المسجد أنموذجاً، جامعة الجزائر2، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.
10. جعفر عبد الأمير الياسمين. (1981). أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة.
11. جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي، دط، جزء1، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
12. حسن الشرفاوي. (1983). نحو تربية إسلامية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

13. خليل بن عبدالله بن عبدالرحمن الحدري. (1418). التربية الوقائية في الإسلام ومدى استفادة المدرسة الثانوية منها، رسالة ماجستير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، كلية التربية.
14. الدخيل عبد العزيز. (2005). إدمان الكحول، المشكلات و الحلول، الرياض، مؤسسة الملك خالد الخيرية.
15. الراغب الأصفهاني. (د، ط، ت). المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى الباز.
16. سيد قطب. (د ت). في ظلال القرآن، ج2، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
17. سليم، سلوى علي. (1989). "الإسلام والمخدرات" دراسة سبيلولوجية لأثر التغير الاجتماعي على تعاطي الشباب للمخدرات، القاهرة، الهيئة المصرية
18. السعد، صالح. (1979). المخدرات أضرارها وأسباب انتشارها، عمان.
19. سويف مصطفى. (1996). المخدرات والمجتمع، عدد3، 5، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.
20. صالح بن محمد آل رفيع العمري. (2002). العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، دراسة ميدانية على بعض الموديعين بدار الملاحظة الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
21. عيسى قاسمي. (2012). عرض حول ظاهرة المخدرات في الجزائر، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، الجزائر، النادي الوطني للجيش.
22. علي محمد مختار. (1972). دور المسجد في الإسلام، سلسلة شهرية، عدد 14، جمادى الأولى، مصر، إصدارات دعوة الحق.
23. عبد الإله بن عبد الله المشرف رياض بن علي الجوادي. (د ت). المخدرات والمؤثرات العقلية، ط1، الأردن، دار الجامد للنشر و التوزيع.
24. عبد القادر عودة. (1963). التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط3، القاهرة، مكتبة دار العروبة.
25. عبد الفتاح عثمان. (1980). خدمة الفرد في المجالات النوعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
26. عبد الحليم عويس. (1989). الرعاية الصحية في الإسلام، ط1، مطبوعات صحيفة الشرق الأوسط، جدة، الشركة السعودية للأبحاث و التسويق.
27. علي عبد الحليم محمود. (1396). المسجد وأثره في المجتمع الإسلامي، القاهرة، دون ناشر.
28. الغريب عبد العزيز بن علي. (2008). المجتمع و الوقاية من الخدرات، دراسة تحليلية لدور الأنساق الاجتماعية في الوقاية من المخدرات، الجمعية الوطنية للوقاية من المخدرات.
29. فاروق مداسي. (2003). قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دط، الجزائر، دار مدني للطباعة والنشر.
30. فاطمة العرفي و ليلي إبراهيم العدواني. (2010). جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي و التشريع، د ط، الجزائر، دار الهدى.
31. محمود يعقوبي. (1973). معجم الفلسفة، ط2، الجزائر الميزان للنشر والتوزيع.
32. محمد عبد القادر الرازي. (1999). مختار الصحاح، المكتبة العصرية، الدار النموذجية. المعجم الوسيط. (2004). مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية.
33. محي الدين حوري. (2003). الجريمة أسبابها ومكافحتها، دمشق: دار الفكر.
34. محمد مرعي صعب. (2007). جرائم المخدرات، دط، لبنان، منشورات زين الحقوقية.
35. ميثم بدر الأستاذ. (2008). الادمان من المجهول إلى المعلوم، دون طبعة، الاسكندرية، منشأة المعارف.
36. نبيل صقر. (2006). جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، د ط، الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.
37. وفقي حامد أبو علي. (2003). ظاهرة تعاطي المخدرات، (الأسباب، الآثار، العلاج)، الكويت، قطاع الشؤون الثقافية، دار الثقافة، الإسلامية، 39. متوفر على الرابط www2.books.Drugs

islam.gov.kw، الإطلاع عليه يوم السبت، يوم 2019/02/03 م. 15:00.